

بهم واحد على وجوده لا يفرق فيكون الاعراض والرسوخ
 ما ذكرتموه وهو ما ذكرتموه لجرادته وان قالوا كونها ظهورها ايها وهم
 جرادتهم المتفلسف وقد مر بطولنا نربا لم يبل وعرضنا لثقل وهو انتقاد
 الاعراض على حمل اليه من الرابع وهو انتقاد لما من قبيلهم ينسبها الي قبايل
 يحمل وبالكسر ان كلما المراد يروي الي ثقل خفيفة العرض فان الحركة
 مثلا خفيفة منها انتقاد وجوده من جبره الي جبره فان من ينسبها الي
 انتقادات لزم ثقله هذه الخفيفة وايضا لو انتقادات لزم قبايل الانتقاد بها
 وذلك الانتقاد ينتقل ايضا فيجوز ربه الانتقاد لخره وتلك يرد الي التسلسل
 وقبايل المعنى بالحق وبمعنى مختلفه ايضا ط الاصول المسبقة التي ينبغي
 عليها برهان حدوده العالم وبمعنى ثقلها يرد على الاجرام وبالطريق
 بنفسه وبالطريق الانتقاد له وبالطريق ظهوره وان كان استخفافه
 القويم وان كان كون الاجرام الانتقاد عن ذلك الرابع وان كانت استخفافه
 حوادث لا اول لها فيلزم الاستدلال على حدوث العالم متى على اختصاص
 في الاعيان والاعراض والخصم لا يعارض لاجسامها والاهم وان يمتنع
 وجوده يمكن بقوله انه ليس بمختار اصله لا ليقول المنفردة والنفوس
 مجردة عن المادة التي قال فيها الفلاسفة وكل ذلك لا دليل عليه واجيب
 بان المدعي حدوث ما ثبت وجوده من الممكنة وهو الاعيان المختارة والمواعظ
 الفاضلة لان اولها الجردان غير ثابتة على ما بسطوه في المطول ان قاله
 قلت فعلى تقدير استمرارها وجودها فيتم ينسب اليها القدر قلت
 اجاب بعضهم بان محتمل ان يثبتها الي السمع كما انه الله ولا ينبغي معه واجمع
 المسبلون على حدوثه ما سوى الله سبحانه ووجهه هذه الزاوية فيقولون
 عليها السمع حتى ينتفع الاستدلال به عليه ومن المتكلمين من اشهد حدوثه
 بالدليل المتقالي فقال هذا الزاوية لا يصح ان يكون الحكم الوحدانية
 له حل وعلا وسببا في دليله واذا لم يكن الحكم ينشأ وجود العالم على وجوده
 فلا يجبه وجوده ان لا يلزم من عدمه محال وكل ما هو كذلك فهو ممكن وكل ممكن
 حادثه جهة الزاوية حادثه وهو المطلوب ورد بان من تمكن بالدليل
 وهو انما يلزم طرده لا يمكنه ان الله والاشي معه وهو واجب الوجود
 فلا يلزم من عدمه ثقله وجوده العالم على وجوده انتقادا فقلت
 كيف تنسب ان اولها الجردان غير ثابتة عندنا مع ذكرهم من الحقيقتين
 من جملة اطراف السمع والتنظيم وهي عندنا من مميزات السمعين حيث
 قالوا كل وجود اما ان يكون مختارا وغير مختار من المختار اما ان يكون
 مختارا او لا فالمختار هو وجوده الثابت به وهو عرض وما ليس بمختار ولا
 قائم بمختار هو الغسقات وصفاته فان قلت هذه الطرقتين وان دارت

بمعنى

بين السمع والاشياء المتكسفة بما على انشا الجردان صغيفة لان ما انتهى اليه
 المنتسب وهو ما ليس بمختار ولا قائم بمختار ليس من جبره ثقله على كل وعلا
 ولا نفس خفيفة صفات ذائفة لاختصاصه لا يمنع تخليصه مما فلتا فلتا
 المطلب في الاصول كما قالها لاسمه وبغيره هذه المسئلة الموقفة فان قلت
 بما ذكرتم من الدليل انه اذا ذكره وثق جميع الاعراض المتناهية
 وحده وثم لا يستلزم حده وثق جميع الاعراض باطلا فان احدها ما لم يردك
 بالانتقاد هذه حده وثق واحد وثق صفة كما لا عرض الثابتة بالانتقاد
 من الاستقلال والامدادة والاصوات قلت اجاب عنه اصحابنا بان هذا
 غير محتمل بالعرض لان حده وثق الاعيان ينسب حده وثق الاعراض ثقله
 انما لا يفرقها لانها فان قلت ذلك ايضا انما يتصور على ان كل جسم
 لا يولد من غير وهو فاسدا لو كان كل جسم في غير لزم ان يكون الاجسام
 لان الجبر عارض عن المسطح لبا طر من الحاد كما ان المسطح الظاهر من الجودي
 واذا سقطت الكلية جاز ان يكون بعضها لثقله وهو قد تم كما قلنا ان الطلس
 المعبر عنها بالاسفة بالجد والجمادات ثلث اجيب بان ينسب على نفسه الجبر
 بما ذكرنا على ربه الخضم والخفة ان عند المتكلمين عبارة عن الفراغ المنزه
 الذي يستعمله الجسم وينفذ فيه بعد ادايله وهو الفراغ ليس جسم ولا ينسب
 فلا يلزم من كون كل جسم في جبره من ثقلها الاجسام وهو ظاهر فان قلت
 ذلك الذي ينسب عليه حده وثق العالم على وجوده وانما على المختار وروقة
 ان المسوقة بالاختيار لا يكون قدما كما مر بنا في الحضور لا يفتنون بالاختيار
 بل منهم من يقول ان العالم صادر عنه ثقله بطريق الصلح ومنهم من يقول انه
 صادر عنه بطريق التعميل قلت سببا في صحة الادارة الثبات
 الاختيار له لا دليل على انه لو كان العالم مستنده اليه يواحد من التعميل او
 اطلعا لما اختلفت مقاديره واصفا لثقله ولما تفرقت عن الاول لان العلته
 الواحدة والطبيعة الواحدة ليست في اختلاف اثارها وتاخر وجوده في ثقلها
 وجودها والمشاورة الضرورية تقتضي تجلده ذلك فان اختلفت في
 مقاديرها وصفا لثقلها لا حصر له وتاخر جميعها عن الاول معلوم على انقطع
 المشاهدة الشارحة في ثقلها من الاجرام وصفاتها اللازم لها فوجب ان
 يكون جميعها كذلك لوجوب استوائها في صفة الاقطن الى الفعل على
 ما مر تخفيفه فان قيل لا يشك ان تاخر الاجرام وصفاتها عن الاول
 قسطا على ان ايجادها ليس بطريق التعميل اذ اعمدته العقلية ليست في
 مقاديرها معلوما واما لانها الشارحة في ايجادها ليس بطريق الطبع
 فهي متوعدة لما تفرقت ان ثقلها الطبيعية عند من يقول بها عن المستند
 ليس على طريق العقل بل بكل حال كما انما يلزم ما سطوعها اذا تفرقت

بمعنى